



كلمة وفد دولة قطر

خلال الاجتماعات العادية والاجتماعات الاستثنائية
المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتterdam
واستكهولم

جنيف

٢٨ أبريل - ١٠ مايو ٢٠١

بداية يود وفد بلادي ان يتقدم بالشكر الجزيل إلى الرؤساء الثلاثة لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، السيد فرانس بيريز ، والسيدة ماجدلينا باليكا، والسيد اوزفالدو ألفاريس بيريز ، وجميع الذين ساهموا في الإعداد لهذه المؤتمرات .

لقد أعتَمَدت مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم خلال سنة ٢٠١١، ما يسمى بمقررات التآزر لعام ٢٠١١، لتعزيز التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم ، وكذلك بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الثلاث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتعزيز التوجيهات الفعالة بشأن السياسات، والتقليل من الأعباء الإدارية ومراعاة الشواغل العالمية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ، وحماية صحة الإنسان والبيئة من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

ونود ان نرحب بالتقدم المحرز في مجال تعزيز التعاون والتنسيق بين الاتفاقيات الثلاثة وبالالتزام المستمر من جميع الأطراف بضمان تنفيذ هذه الاتفاقيات، وندعو إلى إقامة المزيد من علاقات التعاون والتنسيق، وتقديم المزيد من الدعم، وتبادل للمعلومات ، من اجل تعزيز معارف وقدرات الأطراف على تنفيذ أحكام الاتفاقيات الثلاثة .

تقوم دولة قطر في إطار سعيها لتنفيذ احكام اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم ، ولحماية بيئتها الطبيعية، بتنفيذ عملية التنمية وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني ، وتحرص على الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة كعامل رئيسي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال .

ان دولة قطر تُمرُّ في مرحلة نهضة عمرانية واقتصادية كبيرة ، مما ترتب على ذلك زيادة الطلب على استيراد ونتاج واستخدام المواد الكيميائية في الدولة .

وللسيطرة على هذا النمو حرصت دولة قطر على الإدارة المتكاملة والسليمة للمواد الكيميائية وذلك من خلال تنفيذ المبادرات وسن التشريعات وتحديثها وفق المتطلبات العالمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتم اعداد برامج ومشاريع وطنية للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية ضمن الاستراتيجية الوطنية لدولة قطر منها إنشاء نظام وطني الكتروني متكامل لإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة يربط كافة الجهات المعنية بمتابعة ومراقبه كافة المواد الخطرة خلال دورة حياتها بالكامل .

كما حرصت دولة قطر على الانضمام إلى عدة اتفاقيات دولية معنية بإدارة المواد الكيميائية الخطرة منها اتفاقية بازل واتفاقية روتردام واتفاقية إستكهولم واتفاقية الأوزون وبروتوكول مونتريال كما شاركت بشكل فعال وناجح في الدورات الخمس لمفاوضات الزئبق واتفاقية ميناماتا ، وتحرص كذلك على تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمشاركة في اعداد وتنفيذ البرامج التابعة له .

وعلى الصعيد الوطني فان كافة الاتفاقيات السابق ذكرها ذات العلاقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة يتم متابعتها تحت مظلة واحدة في وزارة البيئة مما يحقق مبدأ التآزر على المستوى الوطني وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على فعالية تنفيذها ، ومساعدة الدولة على الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة تجاه هذه الاتفاقيات .

وفي الختام نود أن نؤكد على ان ضمان تحقيق التآزر على المستويين الإقليمي والدولي ، يتطلب التعاون والتنسيق الجماعي لتوفير الدعم بكل أنواعه للدول النامية لتحقيق التآزر على المستوى الوطني ، والذي سينعكس حتما على المستويين الإقليمي والعالمي الأمر الذي نسعى له جميعا .